مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/9/28

مسارات اعتماد البطاقة الموحدة في الانتخابات

فرصة لزيادة عدد المصوتين العراقيين

عبد العزيز عليوي العيساوي

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مسارات اعتماد البطاقة الموحدة في الانتخابات: فرصة لزيادة عدد المصوتين العراقيين

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / سياسات

الموضوع / الانتخابات، السياسة الداخلية والخارجية

عبد العزيز عليوي العيساوي/ باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلَيْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

إن زيادة عدد المصوتين في الانتخابات العراقية أهم بكثير من نسبة مشاركة أكبر بعدد أقل من المصوتين. بهذا الرأي، الذي لا يقلل من أهمية النسبة بقدر اهتمامه بفسح المجال أمام أكبر عدد من المصوتين للمشاركة الانتخابية، أبدأ هذه الورقة التي تناقش مسارات اعتماد البطاقة الموحدة في الانتخابات، والفرصة التي توفرها لنحو 10 ملايين ناخب ليس لديهم بطاقات بايومترية للمشاركة في الاستحقاق الانتخابي المقبل.

ويُعد إثبات الهوية في يوم التصويت من الأمور الأساسية لإنجاح يوم الاقتراع، لأن العملية الانتخابية تعتمد على وجود المصوتين، الذين يزداد عددهم كلما كانت إجراءات التصويت أسهل. وهذا ما دفع كثيراً من الدول، وبينها ذات ديمقراطيات راسخة، إلى مغادرة الأساليب التقليدية التي تلزم المصوتين بالحصول على بطاقة مخصصة للانتخاب فقط، والتوجه نحو طرق أسهل للتعرف على هوية الناخب، مثل البطاقة الموحدة أو جواز السفر أو غير ذلك من الوثائق الثبوتية الرقمية. ومن هذا المنطلق، فإن توجيه رئيس مجلس الوزراء علي فالح الزيدي باعتماد البطاقة الموحدة للتصويت في الانتخابات المقبلة يمثل خطوة مهمة لتسهيل التصويت في الانتخابات، وهو ما يقود بالنتيجة إلى رفع عدد الناخبين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في يوم الاقتراع.

أولاً: المعايير الدولية لتسجيل الناخبين

تتبنى الدول الديمقراطية إجراءات خاصة بكل دولة لضمان مشاركة الناخبين المؤهلين في العمليات الانتخابية، وتكون هذه الإجراءات سابقةً ليوم الاقتراع بمدة مناسبة، يتم خلالها إعداد سجلات الناخبين، ويكون الناخب مطالباً بإثبات هويته في يوم التصويت. بالمقابل، فإن موظفي الاقتراع يطالبون أيضاً بالتأكد من هويات الناخبين وفقاً للإجراءات المتبعة في دولهم، على ألّا تتجاوز تلك التوجيهات المعايير الدولية التي أسهمت في توجيه إثبات هوية الناخبين نحو مسارات عديدة، أبرزها:[1]

1. استناد عمليات تسجيل الناخبين إلى شروط واقعية، والابتعاد عن وضع أي عقبات قد تدفع الناخبين إلى العزوف عن التسجيل.
2. الابتعاد عن التمييز في التسجيل على أساس العرق أو الانتماء أو اللغة أو الرأي السياسي، أو أي مبرر آخر لتفضيل ناخب على آخر.
3. منع أي تدخلات من خارج المؤسسة أو الجهة المعنية بتسجيل الناخبين.
4. مطالبة الحكومات باتخاذ إجراءات مناسبة لمنح الناخبين الذين

1-Voter Identification Requirements and Public International Law: An Examination of Africa and Latin America, Citizenship Rights in Africa Initiative, Jan 2013.
https://citizenshiprightsafrica.org

أُجبروا على ترك مناطقهم بسبب الحروب أو الظروف القاهرة الأخرى فرصةً لتقديم ما يثبت هويتهم في المناطق التي يتواجدون فيها.

5. ضمان منح الناخبين المسجلين فرصة للإدلاء بأصواتهم عن طريق أسهل الطرق التي تثبت هويتهم في يوم الاقتراع.

6. منح الناخبين المسجلين فرصة للتحقق من دقة بياناتهم المثبتة في سجلات الناخبين.

7. اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحول دون قدرة بعض الأطراف على انتهاك الحقوق الانتخابية.

ثانياً: اعتماد السجل المدني في الاقتراع

تلجأ كثير من الدول إلى استعمال السجل المدني لأغراض انتخابية، لما يحمله هذا السجل من دقة في المعلومات التي يتم توثيقها إلكترونياً بشكل مستمر، بخلاف البطاقات الخاصة بالناخبين التي لا تُحدَّث إلا في أوقات الانتخابات؛ أي لا يوجد تاريخ محدد لانتهاء التحديث في السجلات المدنية، كما يجري في البطاقات الانتخابية التي يُغلق تحديثها خلال مدة محددة تسبق الانتخابات. وبالتالي، فإن السجلات المدنية دائمة الجهوزية لتكون بطاقات انتخابية تعريفية موثوقة؛ لأنها تمر بسلسلة محكمة من التدقيق، تصعّب عملية التلاعب أو التزوير.

وعلى الرغم من اعتماد كثير من الدول، ومن بينها الدول الديمقراطية، على السجلات المدنية في التصويت، إلا أن هذه العملية ليست سهلة، وتواجهها تحديات جرى التغلب عليها عن طريق تكرار التجربة. وتتولى الهيئات المشرفة على الانتخابات مهمة القيام بمراحل متسلسلة للاستفادة من بطاقات السجل المدني في العمليات الانتخابية، يمكن توضيحها بالآتي:[2]

1. الحصول على أسماء الأشخاص المسجلين في السجل المدني، أي جميع الأشخاص الذين لديهم بطاقات رقمية موحدة.

2. تطبيق معايير الاستبعاد بناءً على العمر أو أي أسباب أخرى تحول دون قدرة الأشخاص على الانتخاب، وفقاً لقوانين كل دولة، من أجل الحصول على قائمة أولية بأسماء الأشخاص الذين يحق لهم الانتخاب.

3. إعلام الناخبين المسجلين في القوائم الأولية ممن يحق لهم الانتخاب، إما عن طريق نشر هذه القوائم، كما هو الحال في الأرجنتين، أو بالاتصال المباشر بجميع الناخبين المسجلين وفقاً لبيانات السجل المدني، كما جرت العادة في السويد.

4. منح المواطنين فرصة للاعتراض على الأسماء التي تضمنتها القوائم الأولية.

2- The Electoral Knowledge Network ACE, Voter registration: https://aceproject.org

5. وضع اللمسات الأخيرة على القوائم الانتخابية قبل اعتمادها بشكل نهائي كسجل ناخبين معتمد في العملية الانتخابية.

الشكل (1): مراحل التصويت بالاستفادة من السجل المدني

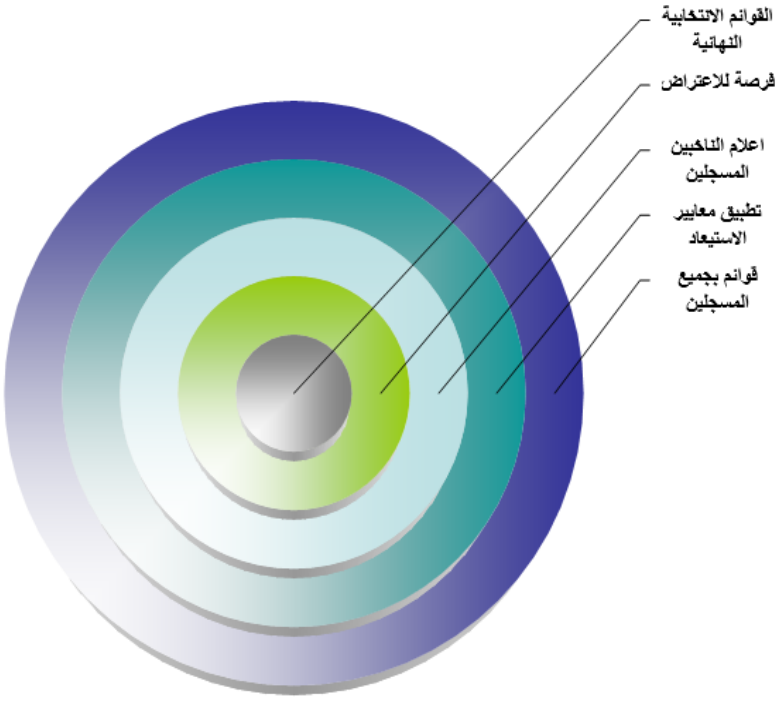

من إعداد الباحث

ويضم السجل المدني بيانات أساسية لجميع الأفراد تتعلق بالاسم والعمر والعنوان والرقم الموحد، مما دفع دولاً ديمقراطية، وخصوصاً في قارتي أوروبا وأمريكا اللاتينية، إلى إعداد سجلات الناخبين وفقاً لقوائم تَرِد من السجل المدني، الذي غالباً ما تكون وزارات الداخلية في هذه الدول مسؤولة عنه. لكن ليس بالضرورة أن تقوم هذه الوزارات

بإعداد سجل الناخبين؛ إذ سمحت بعض الدول لوزارة الداخلية بإعداد سجل الناخبين الأولي، في حين وجدت دول أخرى أن الأنسب هو وجود مؤسستين منفصلتين، تؤدي كل منهما دورها بشكل مستقل؛ أي تقوم وزارة الداخلية بتهيئة بيانات السجل المدني، وبعدها تتولى مؤسسة أو هيئة أخرى مهمة تهيئة سجل الناخبين.

ومن إيجابيات اعتماد سجل الناخبين على السجل المدني أن هذه العملية غير مكلفة مالياً؛ لأن هذا السجل موجود من الأساس، بوجود الانتخابات أو بغيابها، بالإضافة إلى دقة المعلومات المتوفرة فيه. لكن يُؤخذ عليه خشية كثير من دول أوروبا وأمريكا اللاتينية من احتمال فقدان سرية معلومات السجل المدني.[3] إلا أن هذا المعوق ربما يكون أقل أهمية أمام الفائدة الأكبر المتحققة من اعتماد السجل المدني انتخابياً، والمتمثلة في الارتفاع الكبير في نسبة المشاركة الانتخابية.

3- The Electoral Knowledge Network ACE, Voter registration: https://aceproject.org

الشكل (2): السجل المدني ورفع نسبة المشاركة

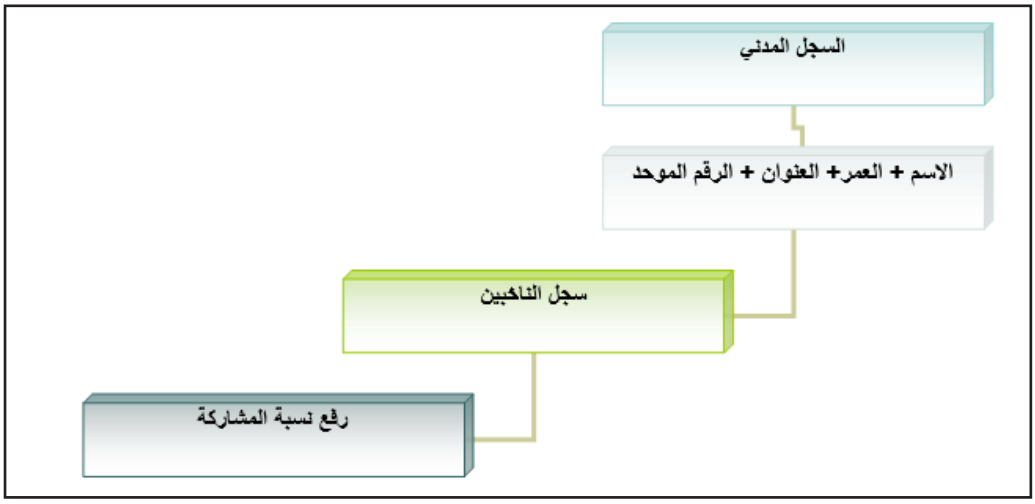

من إعداد الباحث

ثالثاً: البطاقة الموحدة وسجل الناخبين في العراق

إن الدعوة إلى استعمال البطاقة الموحدة للتصويت في الانتخابات ليست جديدة، إلا أن الجديد هو التوجيه الحكومي باستخدام البطاقة الموحدة في الاقتراع، والذي مثّل خطوة جديدة لدعم العملية الانتخابية وإزالة المعوقات التي تحول دون زيادة نسبة المشاركة.

وأكدت المتحدثة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جمانة الغلاي، التزام المفوضية بتوجيه رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي باعتماد البطاقة الموحدة في الاستحقاقات المقبلة، بالتنسيق مع وزارة

الداخلية، مشيرةً إلى أن ذلك يتطلب تعديل النص القانوني الوارد في قانون الانتخابات رقم (12) لسنة 2018، الذي نص على اعتماد البطاقة البايومترية في التصويت. وبيّنت أن مفوضية الانتخابات طرحت ضرورة إجراء التعديل التشريعي للمضي في تنفيذ التوجيه الجديد، فضلاً عن استمرار اللقاءات مع وزارة الداخلية من أجل استكمال متطلبات إجراء الانتخابات بالاعتماد على البطاقة الموحدة.[4] وبعد أيام على توجيه رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي باعتماد البطاقة الموحدة في التصويت، عقدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ورشة عمل خاصة بهذا الموضوع في الحادي والثلاثين من آب 2026، حضرها مسؤولون ومستشارون معنيون بهذا الملف. وناقشت الورشة سبل التعاون من أجل العمل وفقاً للتوجيه الحكومي، وكذلك الاتفاق على إجراء محاكاة لاعتماد البطاقة الموحدة في الأجهزة الخاصة بالانتخابات. كما استعرضت مفوضية الانتخابات متطلباتها الفنية، بالإضافة إلى مناقشة أهمية تخصيص ضباط فنيين يتواجدون في مقر مفوضية الانتخابات، من أجل الشروع في تزويدها بالبيانات المطلوبة.[5] وأصدر مستشار مفوضية حقوق الإنسان في العراق، سعد العبدلي، توضيحاً بيّن فيه مسار اعتماد البطاقة الموحدة كبطاقة ناخب في الانتخابات المقبلة، مؤكداً أن لجنةً تشكلت قبل عامين برئاسته لدراسة هذا الموضوع، وقدمت توصياتها قبل الانتخابات الأخيرة، واستمر العمل مع

4- المفوضية للمربد: ملتزمون بتوجيه الزيدي باعتماد البطاقة الوطنية في الانتخابات المقبلة، موقع راديو المربد، 3 ايلول 2026:
https://www.al-mirbad.com
5- مفوضية الانتخابات تعقد ورشة عمل خاصة عن استخدام البطاقة الوطنية في الانتخابات، الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 1 ايلول 2026: https://ihec.iq

خبراء عراقيين في هذا المجال لإنجاز هذا المشروع. وعبّر عن شكره لرئيس مجلس الوزراء علي الزيدي لإصداره توجيهاته إلى وزارة الداخلية ومفوضية الانتخابات بضرورة تنفيذ هذا المشروع وإنجاحه، وعزّز العبدلي توضيحه بنقاط عديدة، من بينها:[6]

1. يوجد نحو 30 مليون عراقي فوق سن التصويت، من بينهم 20 مليوناً فقط قادرون فعلياً على التصويت نتيجة امتلاكهم بطاقات الناخبين البايومترية. وبالتالي، فإن 10 ملايين ناخب فوق سن التصويت لم يتمكنوا من الإدلاء بأصواتهم بسبب عدم امتلاكهم هذا النوع من البطاقات. وعند اعتماد البطاقة الموحدة في التصويت، فإن الـ 30 مليون ناخب جميعهم سيكون بإمكانهم التصويت، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام تقريبية.

2. إن فقدان الناخب لبطاقته الانتخابية لن يهمه كثيراً، وربما لن يكلّف نفسه عناء المراجعة للحصول على بطاقة ناخب جديدة، بخلاف ما يحدث في حال فقدانه البطاقة الموحدة.

3. إن البطاقة الموحدة موجودة لدى جميع العراقيين الذين يحق لهم التصويت، ولن تنفق الدولة أي مبالغ مالية من أجل تنفيذ هذا المشروع، بخلاف بطاقات الناخبين التي تُنفق من أجلها ملايين الدولارات في كل انتخابات. وبالتالي، فإنه من غير المنطقي أن يتم الإنفاق على بطاقتين يمكن الاستغناء عن إحداهما.

6- توضيح نشره مستشار مفوضية حقوق الانسان في العراق سعد العبدلي على منصاته في مواقع التواصل الاجتماعي في 26 آب 2026.

4. تعمل الحكومة من أجل اعتماد البطاقة الموحدة كوثيقة جامعة لجميع بيانات المواطنين الإلكترونية، كالسجل المدني والرقم الوظيفي والانتخابات... إلخ، من أجل أن تكون وثيقة أساسية للمواطن.

5. استناداً إلى توجيه رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي، فإن وزارة الداخلية ستقوم بتزويد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالبيانات المطلوبة، فضلاً عن بيانات السكن للمواطنين. ومن المتوقع أن تتعامل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مع نوعين من الناخبين؛ الأول يضم الناخبين الذين صدرت لهم بطاقات ناخب بايومترية، وعددهم 20 مليون ناخب، والثاني يتضمن الناخبين الذين لم يسبق لهم الحصول على بطاقات ناخب بايومترية، والذين سيتم منحهم فترة لتحديث سجلات الناخبين ونقل موقع التصويت من مكان إلى آخر، دون أن يعني ذلك نقل سجل النفوس أو أي وثيقة أخرى، وبذلك يتمكن جميع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم في أقرب مركز اقتراع.

الجدول (1): الفرق بين اعتماد البطاقة الموحدة والبطاقة البايومترية

ت	البطاقة الموحدة	البطاقة البايومترية
-1	فرصة لتصويت 30 مليون ناخب	حق 20 مليون ناخب فقط في التصويت
-2	الحرص على عدم فقدانها	لا مبالاة في حال فقدانها
-3	لا انفاق مالي اضافي	انفاق مالي قبل كل انتخابات
-4	توجه لاعتمادها كوثيقة جامعة	تستعمل في التصويت حصراً
-5	تتضمن بيانات شاملة للناخبين	تقتصر على ما يتعلق بالانتخابات

من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات التي تضمنها توضيح مستشار مفوضية حقوق الانسان سعد العبدلي

وهذا يعني أن إيجابيات تطبيق البطاقة الموحدة في التصويت تفوق التحديات بكثير، مما ينعكس على مجمل العملية الانتخابية في العراق، التي ستشهد فرصة للتطور في ظل منح نحو 10 ملايين ناخب آخر حق التصويت باستخدام البطاقة الموحدة، دون أن تترتب على ذلك تكاليف مالية باهظة.

رابعاً: مسارات اعتماد البطاقة الموحدة في التصويت

قبل الخوض في تفاصيل مسارات اعتماد البطاقة الموحدة في التصويت، لا بد من ذكر أبرز التحديات التي بدأ تداولها في الأوساط المعنية بالانتخابات، مثل تعديل قانون الانتخابات النافذ، الذي يتطلب تفاهمات سياسية من أجل تعديله، وعدم الاعتياد على اعتماد البطاقة الموحدة في التصويت، بالإضافة إلى المسائل الفنية التي تتطلب بذل جهود إضافية مكثفة من أجل تطبيق هذا التوجيه. وللتغلب على هذه التحديات وغيرها من المعوقات التي قد تعترض هذا التحول المهم في طبيعة التصويت، لا بد من توفر ثلاثة مسارات أساسية من أجل إنجاح التوجيه الحكومي باعتماد البطاقة الموحدة في التصويت في الانتخابات المقبلة؛ أولها سياسي، والآخر قانوني، والثالث فني.

1- المسار السياسي: إن نجاح اعتماد البطاقة الموحدة في الانتخابات يتطلب وجود مسار سياسي يرسم خريطة طريق تزيل جميع العوائق أمام هذه الفكرة، وهذا يتطلب مضي المسار السياسي في ثلاث اتجاهات رئيسة، هي: الحصول على دعم القوى السياسية، وفتح حوارات مع القوى المجتمعية، والتسويق السياسي للفكرة.

الشكل (3): المسار السياسي لاعتماد البطاقة الموحدة

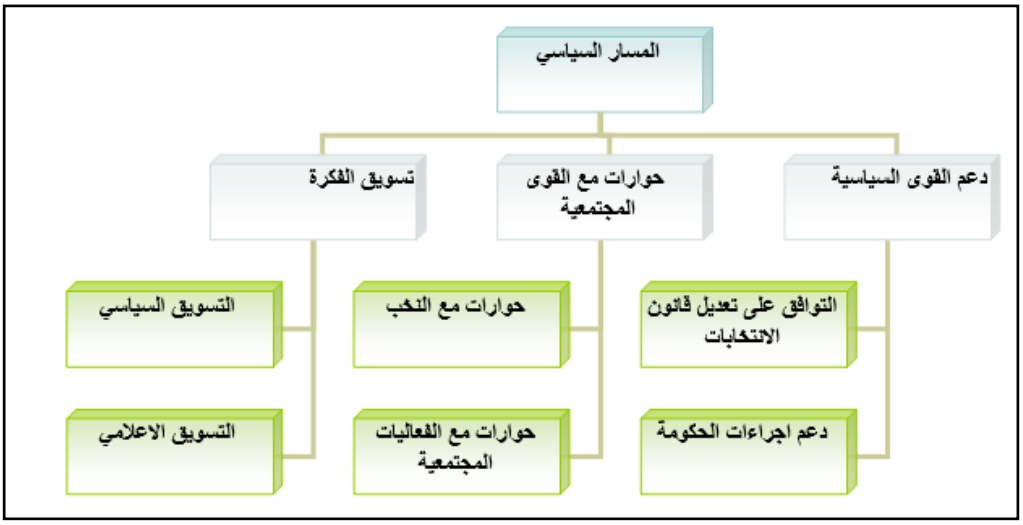

من اعداد الباحث

أ- دعم القوى السياسية: جرى العرف السياسي في العراق على أهمية الحصول على التوافق السياسي لدعم أي خطوة تتطلب تشريعات جديدة أو تعديلات على التشريعات النافذة. ولضرورة إجراء تعديل على قانون الانتخابات من أجل تطبيق البطاقة الموحدة، فإن الأمر يتطلب دعماً من القوى السياسية يمكن أن يحقق هذا التعديل. وتشير بعض التصريحات التي أعقبت التوجيه الحكومي باعتماد البطاقة الموحدة في الانتخابات إلى أن هذا الدعم متوفر، ومن أبرز تلك التصريحات ما قاله رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي في مقابلة متلفزة، أكد فيها وجود تفاهمات داخل الإطار التنسيقي على تغيير قانون الانتخابات، مشيراً إلى وجود اتفاق على اعتماد

البطاقة الموحدة في التصويت في حال تمكنت وزارة الداخلية من وضع المعلومات الفنية الموجودة في النظام البايومتري على البطاقة الموحدة، موضحاً أن هذه الخطوة مهمة؛ لأن جميع العراقيين لديهم بطاقات موحدة.[7] ويشير دعم الإطار التنسيقي للحكومة إلى بداية لدعم أكبر من القوى السياسية الأخرى لتوجه الحكومة نحو اعتماد البطاقة الموحدة في التصويت في الانتخابات، وهو ما تتطلبه المسارات الأخرى، وخصوصاً المسار التشريعي، الذي يقتضي وجود توافق سياسي يسبق أي تعديل أو تغيير لقانون الانتخابات.

ب- المسار القانوني: إن الدعم السياسي لاعتماد البطاقة الموحدة في التصويت يقود إلى خطوة أخرى مهمة تتمثل في توفير الإطار القانوني لهذه العملية. وبما أن قانون الانتخابات النافذ يفرض الانتخاب بالبطاقة البايومترية، فإن تعديل قانون الانتخابات سيكون أمراً حتمياً للمضي في اعتماد البطاقة الموحدة كوثيقة انتخابية. وقد لا يقتصر الأمر على التعديل، بل يتم تغيير قانون الانتخابات بالمجمل في حال اتفقت القوى السياسية الرئيسة على ذلك. ففي كلتا الحالتين، لا يمكن استعمال البطاقة الموحدة في الانتخابات ما لم يتم تعديل قانون الانتخابات أو تغييره، وهو ما بدأت ملامحه تتضح من خلال تصريحات أدلى بها سياسيون بارزون، أكدوا فيها وجود

7- رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، مقابلة في برنامج مواجهة على قناة الشرقية بتاريخ 4 ايلول 2026:
https://www.youtube.com/watch?v=tFgvpkcnJ4s

اتفاق أولي على تغيير قانون الانتخابات.

المسار القانوني (4): المسار القانوني لاعتماد البطاقة الموحدة

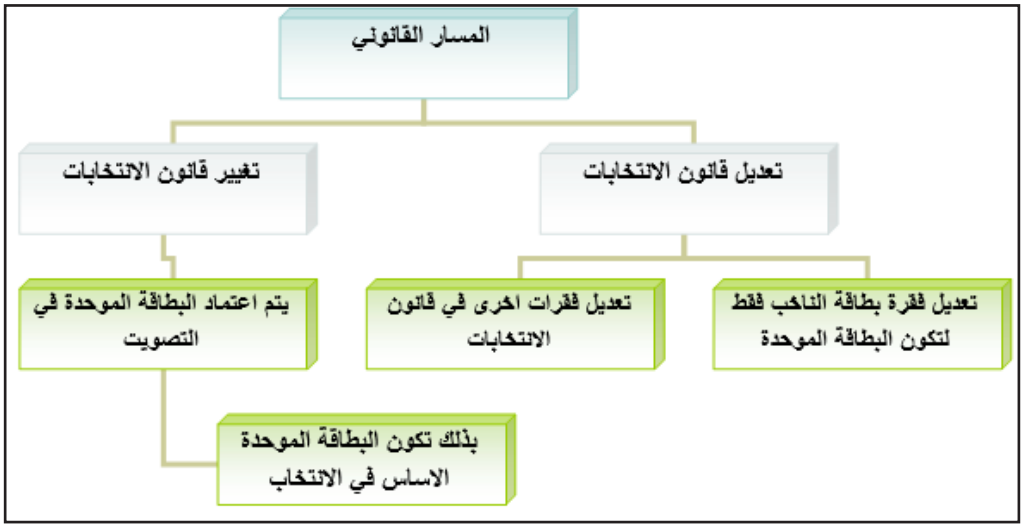

من اعداد الباحث

ج- المسار الفني: يتطلب المسار الفني لاعتماد البطاقة الموحدة في الانتخابات جهوداً كبيرة لإنجاحه، كونه سيشمل ملايين العراقيين الذين لم يتمكنوا من التصويت في الانتخابات السابقة بسبب عدم حصولهم على البطاقات البايومترية. ووفقاً للتوجيه الحكومي، فإن الجهتين المعنيتين بذلك هما وزارة الداخلية، المسؤولة عن البطاقة الموحدة، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، المسؤولة عن البيانات الانتخابية. وهذا ما حدث بالفعل، وأعلنته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في بيان في السادس من أيلول 2026، حين أكدت

أنها تسلمت بيانات لـ 50 قيداً من موظفيها، من أجل إجراء محاكاة لعملية الاقتراع عن طريق استعمال البطاقة الموحدة، بهدف الوقوف على المتطلبات الفنية والإجرائية اللازمة لتطبيقها، موضحةً أن هذا يأتي في إطار التنسيق المشترك بين المفوضية ووزارة الداخلية من أجل استكمال متطلبات استعمال البطاقة الوطنية في الانتخابات المقبلة.[8]

خامساً: البطاقة الموحدة.. فرصة لزيادة عدد المصوتين

إن تحليل هذا المحور لا بد أن ينطلق من عدم وجود نسبة مشاركة محددة يمكن عن طريقها قياس شرعية النظام السياسي من عدمها. وما دام الأمر كذلك، فإن الشرعية ستكون من خلال اتساع رقعة المصوتين، الذين سيزداد عددهم حتماً في العراق بعد اعتماد البطاقة الموحدة في التصويت.

إن الذرائع التي بدأت تُطلق حول احتمال انخفاض نسبة المشاركة ربما لن تصمد عند الإجابة عن السؤال الآتي: أيهما أهم، زيادة عدد المصوتين بمقدار مليونين أو ثلاثة ملايين أو أكثر، أم الحفاظ على نسبة المشاركة التي كانت تُقاس بنسبة المصوتين إلى عدد الحاصلين على البطاقات البايومترية؟

8- مفوضية الانتخابات تتسلم بيانات موظفيها لإجراء اختبار ومحاكاة لاستخدام البطاقة الوطنية في العملية الانتخابية المقبلة، الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 6 ايلول 2026: https://ihec.iq

الإجابة واضحة، ومفادها أنه من المؤكد أن تصويت 14 مليوناً من مجموع 30 مليوناً يمتلكون بطاقات موحدة، وإن كانت نسبتهم 46% على سبيل المثال، سيكون أفضل من اقتصار التصويت على 10 ملايين من مجموع 20 مليوناً لديهم بطاقات بايومترية، حتى وإن كانت النسبة 50%؛ لأن النظام السياسي كسب 4 ملايين ناخب إضافي حُرموا من التصويت بسبب عدم حصولهم على البطاقات البايومترية.

وإذا تحدثنا بالنسب، فإن الكفة ستميل إلى اعتماد البطاقة الموحدة، وفقاً للأرقام الافتراضية السابقة، وكالآتي:

- عدد المصوتين في الانتخابات بالبطاقة البايومترية: 10 ملايين ناخب، ونسبتهم إلى من يحق لهم التصويت، وعددهم 30 مليوناً، ستكون 33%، في حين تبلغ نسبتهم إلى إجمالي عدد سكان العراق، البالغ 46 مليون نسمة، 21%.
- أما في افتراض التصويت بالبطاقة الموحدة، الذي كان عدد المصوتين فيه 14 مليوناً، فإن نسبتهم إلى من يحق لهم التصويت ستكون 46%، بينما ستكون نسبتهم إلى إجمالي عدد سكان العراق 30%.

الجدول (2): مثال توضيحي

نوع بطاقة التصويت	العدد الافتراضي للمصوتين	نسبة الى العدد الكلي لمن يحق لهم التصويت (30 مليون)	نسبة الى عدد السكان الكلي (46 مليون)
عدد المصوتين بالبطاقة بالبايومترية	10 مليون ناخب	33%	21%
عدد المصوتين بالبطاقة الموحدة	سيرتفع الى 14 مليون ناخب	46%	30%

من إعداد الباحث

وفي هذه الحالة، سيكون اعتماد البطاقة الموحدة مجدياً على مختلف المستويات، سواء على مستوى رفع العدد الكلي للمصوتين، أم على مستوى النسب الفعلية للمشاركة.

الخاتمة

وفقاً لما تقدم، فإن الإجراءات المتسارعة التي اتخذتها المؤسسات المعنية بتطبيق توجيه اعتماد البطاقة الموحدة في الانتخابات المقبلة قطعت الطريق على التوقعات بشأن المضي بهذا الإجراء من عدمه، خصوصاً بعد شروع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالإجراءات الممهدة للمحاكاة ونقل البيانات. وأصبح الحديث الآن يدور حول جدوى هذه الخطوة من عدمها، والتي ترى هذه الورقة، في نهايتها، أنها حتماً مجدية، كونها ستحقق زيادة في عدد المصوتين عن طريق منح 10 ملايين ناخب فرصة للإدلاء بأصواتهم في حال قرروا المشاركة في الأسابيع أو الأيام أو الساعات الأخيرة التي تسبق إغلاق صناديق الاقتراع. وهذه الفرصة لم تكن متوفرة في التجارب السابقة لمن ليس لديه بطاقة بايومترية.

وبالتالي، فإن شريحة أوسع من الناخبين ستشارك في العملية الانتخابية، مما يحقق قدراً مقبولاً من العدالة الانتخابية، التي ستنهي حالة شبه الحظر التي فرضتها البطاقة البايومترية على من فاتته فرصة الحصول عليها. والنقطة المهمة الأخرى التي من المؤمل أن تتحقق هي إنهاء أو الحد من حالة شبه الاحتكار الحزبي للتصويت، حيث كانت بعض الأحزاب تحث جمهورها على امتلاك بطاقات بايومترية لممارسة حقه في التصويت، بخلاف الآخرين الذين لم يحصلوا على هذه البطاقات، والذين لم يكن يُسمح لهم بالتصويت حتى في حال غيروا آراءهم لاحقاً، بعد انتهاء مدة التحديث، بسبب عدم حصولهم

على الوثيقة البايومترية في الوقت المحدد. وكل ما تقدم يصب في مصلحة النظام السياسي، الذي سيكسب عدداً جديداً من الناخبين يساهمون في استقراره من الناحية الانتخابية، الذي يتحقق عن طريق التمثيل الفعلي والأرقام الواقعية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org